اذا اريد به مدح او ذم او كان فاؤه حرف حلق كحسن وجب اولا كضرب فان كان مضعفا واسند الى ما يكن اخر الفعل له لم يجز النقل انتهى باب افعل التفضيل هنا امران احدهما كذا افعل في التسهيل والكافيه وسبك المنظوم فقصد بينه وبين التعجب وهو اولى لاشتراكهما فيما يبنى منه وفي المعنى ايضا لافادة كل منهما التفضيل في المحكوم به ولم ينبه على ذلك احد ثانيهما كذا عبر الناظم بافعل التفضيل في كتابه وعبر ابن الحاجب باسم التفضيل قالوا وهذا التعبير احسن ليتناول خيرا وشرا وليس هذا ابنى لانهما بوزن افعل في الاصل وان كان حذف منهما والذي يظهر لي ان ذلك لناسب التعبير باسم الفاعل واسم المفعول وبهذا يرد على المعترض اي في قوله لو صح ماذكر في خير وشر من الاصل لما كان في تلك الترجمة فايدة هنا وقال ابن هشام من عبر باسم التفضيل اجراه لقولهم اسم الفاعل ومن قال افعل التفضيل احترز به عن افعل في نحو اكل ونحو احمر ونحوه وعبر سيبويه عنه بالصفه وهو يناسب الصفه المشبهه وبينهما من الاشتراك الضعف في العمل قوله الحاجبيه ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو افعل فيه امور الاول قال الرضي ينتقص بنحو فاضل وزايد وغالب قال ولو احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اي في المشتق منه لا ينتقض بنحو طايل اي زايد في الطول على غيره والاولى ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه في المشتق منه انتهى قلت لا يرد عليه ما ذكره بان نجعل الضمير في قوله وهو افعل راجعا الى ما في قوله ما اشتق منه والمعنى هو ما اشتق من فعل لموصوف بسبب زيادة له على غيره اي في الفعل المذكور بقرينة السياق وذلك ما اشتق هو افعل فلا يرد عليه فاضل ونحوه فتامل الامر الثاني فيه في المتوسط وغيره قوله وهو افعل بقوله غالبا ليخرج نحو خير وشر ولا حاجة الى ذلك لما تقدم الثالث قال ابن مالك في التحفه يرد على ظاهر الحد صيغ المبالغه فانها اشتقت لموصوف بزيادة على غيرها لكن يخرجه قوله وهو افعل فلو قال لم يرد السؤال اليه الرابع قال في المتوسط هذا الحد يشكل بنحو احنك الشاتين وابل الحيا ثم لانها غير مشتقين من فعل قال المجد واني وفيه نظر لان معنى قولهم احنك الشاتين اشدهما اكلا فيجوز ان يكون مشتقا من قولهم احتنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها كذا في الصحاح كما اشتق احصر من الاختصار بحذف الزوايد وكذا ابل الحي ثم يجوز ان يكون مشتقا

من ابل



من ابل الوحلي بالكسر ابالة فهو ابل اي حاذق بمصلحة الابل كذا في الصحاح انتهى قلت الثاني لا باس به والاول ممنوع لتصريحهم بان نحو ما احصر من الاختصار ممنوع لا يجوز القياس عليه كما تقدم والكل على انه وارد لذلك على سبيل الشذوذ وهروب من مطبق الى ما هو اضيق منه لامكان تقييد الحد بقوله ما اشتق غالبا فلو زاد المتوسط على هذا القيد هنا لكان صوابا فان قلت هل يرد هذا على قول الالفيه صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل فانه صريح في انه لا من احده من فعل تعجب قلت لا فان هذا امر بالصوغ القياس لا صد لاسم التفضيل قوله وقد جا للمفعول قال في التحفه هذا الشئ نقله وهو كثير بطرد اللبس اما لانه لم يستعمل الا مبنيا للمفعول نحو لهب وسقط في يده وعني بكذا واما القرينه نحو اشغل من ذات النحيين قوله الالفيه وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا ولفظا بمن ان جردا فيه امور الاول مقتضى قوله صله انه لا يفصل بينها وبينه وليس على اطلاقه بل يجوز الفصل بمعمول افعل كالظرف والتمييز ذكره في شرح الكافيه وتلو وما اتصل بها ذكره في الارتشاف ولا يجوز سوى ذلك الثاني انما يكثر تقديرمن في الخبر ونقل في الحال والنعت ذكره في الكافيه فقال وفي نعت ندر حذف وشاع لدليل في الخبر قال ابو حيان وتشمل الخبر خبر المبتدا وكان وان وثاني ظننت وثالث باب اعلمت الثالث اذا كان افعل مبنيا مما يتعدى بمن جاز الجمع بينهما وتقديم ايتهما نحو زيد اقرب من عمرو من كل خير وممن نحو من عمرو والذي لمن جود مذكر لا غير كذا المضاف لنكرة جامدة او مشتقة وقد ذكره في الالفيه والشذور وقوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيه امران الاول هذا خاص بما اضيف الى معرفه الثاني ذكره له قسم ثالث وهو ان يؤول بما لا تفضيل فيه من اسم فاعل او صفه ذكره ابو عبيدة واجازه المبرد قياسا قال في التسهيل والاصح قصره على السماع قال في شرحه ومع ما سمع منه فالمشهور فيه التزام الافراد والتذكير قال وقد يجمع اذا كان ما هو له جمعا كقوله اذا غاب عنكم اسود العين كنتم فاكرواما وانتم ما اقام الايم قال والاصح جمع افعل العاري لتجرده من معنى التفضيل جاز ان يؤنث فيكون قول ابن هشام كان صغرى وكبرى من فواقع ما صحيحا قوله ويجوز في الاول والمطابقه وهو اي الاكثر واختاره ابن مالك ايضا وذكره ابن السراج وممن وافقه الى الالتزام الافراد وعلى الاول اختلف في الافصح فقال ابو بكر بن الانباري عدم المطابقه افصح وقال ابو منصور الجواليقي المطابقه افصح قوله الشذور المعرفه فالوجهان محله اذا قصد به الزيادة على من اضيف كما ذكره ابن الحاجب وفي الالفيه والافصح المطابقه قوله الشذور